

الصنم الذي تعبدون من دون الله .. ينهار اقتصادياً

بقلم: مجدى أحمد حسين

يمر الاقتصاد الأمريكى - و من خلفه نظام العولمة الفاسد - بهزات بل زلازل عنيفة متوالية .. في أعلامنا الرسمي و المنبسط أمام أمريكا .. التي يصورونها قوة لا تقهر.. تتم بصورة منظمة عملية تعقيم واسعة على الكوارث الاقتصادية الأمريكية و تصويرها بأنها أزمات عابرة .. و أن أمريكا "القادرة على كل شئ" .. قادرة على تجاوز أزماتها الراهنة .. و الحقيقة إن الأزمة الاقتصادية الأمريكية ليست أزمة عابرة .. بل هي أزمة في صميم بنية الاقتصاد الأمريكى .. و قد تم التمويه عليها في العقد الماضي من خلال البلطجة العسكرية .. و لكن في الاقتصاد فان البلطجة العسكرية لا تستطيع إن تعالج لفترة طويلة أزمة في صميم البناء الاقتصادي .. و الأمر بطبيعة الحال لا يتوقف على التحليل الاقتصادي الصرف فهذه الأزمة تتداخل مع الأبعاد الحضارية و الاجتماعية و الأخلاقية .. و ليست مجرد جداول و بيانات للعرض و الطلب أو الأرقام الصماء .. و لكننا نقتصر الآن في هذه العجالة على البعد الاقتصادي للأزمة الحضارية الشاملة لهذه القوة العظمى الغاشمة .. إن أعلامنا المنبسط .. و مسئولينا الخائفين من أمريكا .. لم يبرزوا هذه المجموعة من الحقائق .. و إن مجرد إبرازها يرتد عليهم .. لماذا هم خائفون إلى هذا الحد من الصنم الأمريكى؟! و لماذا يعبدونه من دون الله؟! و يخشونه دون الله عز و جل .. في الأسبوع قبل الأخير من شهر يوليو الماضي و عقب سلسلة فضائح و انهيارات الشركات الأمريكية الكبرى في مجالات الطاقة و الاتصالات وغيرها .. انهارت أسعار أسهم الشركات الأمريكية إلى المستوى الذي كانت قد وصلت إليه في عام 1997 و أوائل 1998 بل و انخفضت إلى مستوى أكثر من المستوى الذي انحدرت إليه في أحداث 11 سبتمبر . و الانهيار الأخير بالأرقام .. يشير إلى أن مؤشرات الأسهم الرئيسية "داو جونز" للشركات الصناعية الثلاثين الكبرى و ناسداك "لأكبر 500 شركة في المجال التكنولوجي .. قد حققت خسائر بنحو 8,6" تريليون دولار .. (التريليون : ألف مليار) و هي المكاسب الإجمالية التي حققتها هذه المؤشرات في الفترة من منتصف عام 1997 إلى مارس عام 2000 ثم خسرتها بتدهورها المستمر حتى هذه اللحظة . و لتقدير حجم هذا الرقم الضخم فهو يعنى طباعة الدولار - وفقا لمعدلات مجلس السك و الطباعة الأمريكى - على

مدار 600 سنة من العمل اليومي المتواصل بواقع 35 مليون دولار في اليوم (محمد خالد - الحياة - 21/7/2002) و نجمت موجة الانهيار الأخيرة التي تعتبر الأكثر حدة منذ 11 سبتمبر الماضي (والتي حققت خسائر قوامها 4 تريليون دولار) من عمليات بيع عورة بعد فقدان الثقة في بيانات الشركات بعد سلسلة فضائح كبرى إضافة إلى إن ضخامة الخسائر لم تدع أمام المستثمر (حامل الأسهم) من خيار سوى محاولة الحفاظ على ما تبقى من استثماراته . خاصة و إن مسلسل انهيار الشركات لم يتوقف بعد ، و تتوالى الأنباء عن الأحوال المالية السيئة لمزيد من الشركات الكبرى في قطاعات التكنولوجيا و الأدوية و قد شملت الخسائر ما لا يقل عن 80 مليون أمريكي من حملت لأسهم . ذلك إن 50% من الأمريكيين يملكون أسهم في البورصة . بالإضافة للمستثمرين الدوليين .. بالإضافة لانتقال الهزات لباقي الأسواق العالمية الأوروبية و الآسيوية ، ذلك إن قيمة الأسهم الأمريكية تشكل قرابة 34% من القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في أسواق المال العالمية ، و التي كانت 35 تريليون دولار في نهاية 1999 ثم انهارت إلى 26,6 تريليون بنهاية عام 2001 . و تقول المجلة الاقتصادية الشهيرة "فورشن" : [هناك عفن مرعب في النظام الاقتصادي الأمريكي] . أما مجلة بيزنس وويك فتتحدث عن [أكبر أزمة للرأسمالية الأمريكية منذ بداية القرن العشرين] . التلاعب المحاسبي في الشركات لتقديم أرباح زائفة .. ثم تعرضها المفاجئ للخسائر الكبيرة أو الانهيار شمل 64 شركة كبرى حتى الآن ، و التلاعب تم بمساعدة مراقبي الحسابات و مؤسسات الاستثمار مثل ميريل لنش (التي تتعامل معها حكومة عاطف عبيد) ، و التقارير شملت أسماء لامعة في سماء أمريكا -IBM- الرأسمالية الأمريكية .. مثل زيروكس - جنرال اليكترنك اكسبريس التي تناقصت أرباحها بمقدار 53% و نزل سعر أسهمها بنسبة 35% في الوقت الذي تضاعفت مخصصات رئيس الشركة لتصل إلى 31,5 مليون دولار في العام الماضي (و بعد ركود اقتصادي محقق منذ مارس 2001 و أحد عشر خفضا للفائدة في 12 شهرا من 6,5% إلى 1,75% و هو أكبر خفض للفائدة في تاريخ الولايات المتحدة ، و انحدار الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد مع ازدياد نسبة البطالة .. تعرضت الولايات المتحدة إلى تقرير من صندوق النقد الدولي الذي أعلن يوم 6/8/2002 انه من المرجح إن يخفض الصندوق من توقعاته للنمو في الولايات المتحدة بعد الهزة التي أصابت وول ستريت و التي تسببت فيها التلاعبات المحاسبية في الشركات و حث الصندوق الولايات المتحدة على

السيطرة على عجز الموازنة المتزايد ، و إلغاء الإجراءات الحمائية الجمركية التي تقوض حرية التجارة . و تحدث الصندوق عن الأزمة الأخيرة و أكد أنها قوضت بشكل حاد الثقة في قطاع الشركات ، و أعرب الصندوق عن قلقه إزاء تضخم العجز التجاري و أشار إلى دور أحداث 11 سبتمبر في زيادة الإنفاق وبالتالي العجز . و يصف باتريك سيل الأزمة على أنها مقدمات لأزمة إفلاس كالتى شهدتها أمريكا عام 1929 . و كما هو واضح فالاقتصاد الأمريكي يمر بالهزة الثالثة خلال أقل من عامين : الأولى : في عام 2001 و هو بداية الانهيار المالي لشركات التكنولوجيا الفائقة التي عرفت باسم شركات وادى السيليكون .. و هي شركات صناعة المعلومات و الإنترنت .. القائمة على صناعة أشباه الموصلات و هو مخ الكمبيوترات و الإنترنت ، و قيادة ما سمي ثورة الاتصالات و المعلومات .. إلا أن تشيع الأسواق .. و المبالغة في تقدير الأرباح .. أدى إلى بداية الخسائر في عام 2001 و تم تسريح 25 ألفا من العاملين و هو أكبر كم من الوظائف يتم فقده في هذا القطاع خلال 9 سنوات .. و أغلقت 500 شركة أبوابها .. و هو ضعف العدد الذي أفلس خلال عام 2000 _ و كان الاقتصادي الأمريكي الشهير لستر ثورو قد وصف الأرباح المبالغ فيها لشركات الكمبيوتر بسبب قفزات في ميدان (السوفت وير) بان مثل هذا الأمر لن يدوم أبدا (في الكتابات الاقتصادية يعرف هذا بالربع الظاهري غير المتوازن) . (مستقبل الرأسمالية) (2) الهزة الثانية : كانت في 11 سبتمبر عام 2001 و قد فصلنا في ذلك الوقت آثار 11 سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي .. و تداعياتها ما تزال مؤثرة حتى الآن .. و طالما بقيت التهديدات بحدوث عمليات عنف كبرى .. فان ذلك يقوض أهم عنصر من عناصر المجتمع الأمريكي : الأمن والاستقرار.. و هما من ضرورات ازدهار المجتمع الاستهلاكي .. (3) الهزة الثالثة : هي التي أشرنا إليها و الخاصة بسلسلة فضائح و انهيارات الشركات الكبرى ، و التي لا تزال مستمرة حتى الآن . و يتوازي مع انهيار الأسهم في البورصة.. تدهور سعر الدولار و يقول ديفيد روش رئيس المجموعة الاستثمارية المعروفة "انديندنت إستراتيجي" في لندن : ان عهد الدولار القوي قد ولى و انقضى و ان الدولار الأمريكي قد دخل بالفعل فيما سيصبح فترة طويلة و مستمرة من الهبوط و الاتجاه التنزلي ، وهو ما لن تتمكن السلطات الأمريكية من مكافحته هذه المرة . و قال ان الأرصة المالية الأمريكية لم تعد تمثل عنصر جذب و إغراء مثلما هو الحال مع أرصدة أوروبا و اليابان بل إنها ستعانى من مزيد من سوء السمعة مع أي تطور سياسي أو

عسكري مثير للقلق ، كما في حالة إقدام واشنطن مثلا على مهاجمة العراق بصورة انفرادية. و هذا التقدير أعلن عنه في 30/5/2002 و أثبتت الأسابيع التالية صدقه .. و في كانت كل تقديرات الخبراء ان اليورو سيتساوى مع الدولار في أواخر عام 2003 ، فإذا به يتساوى معه أو يسبقه في منتصف 2002 . و هذا ميل أصيل و سيزداد تعمقا لان تعاملات أوروبا مع العالم ستتحصر في اليورو ، و المعروف ان الاتحاد الأوروبي أكبر كيان مصدر في العالم بمبيعات تمثل 18,4% من المبيعات العالمية ، في حين صدرت الولايات المتحدة العام الماضي بما نسبته 15,4% و بانخفاض قدره 7% عن عام 2000 .. و مع ذلك يصر بعض مثقفينا على تأكيد أن أمريكا هي القوة العظمى الاقتصادية الوحيدة و الجبارة .. بينما زادت صادرات الصين بنفس نسبة الهبوط الأمريكي : 7% في حين حافظت أوروبا على نفس نسبتها .. و هذه إحصاءات منظمة التجارة العالمية التي تؤكد ان ترتيب أكبر القوى التجارية في العالم في مجال السلع و الخدمات : (1) الاتحاد الأوروبي (2) أمريكا (3) اليابان (4) الصين . مع ملاحظة ان نسبة أوروبا (18,4%) لا يدخل في حسابها التجارة الثنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ! و السوق الأوروبي يصل إلى 380 مليون نسمة و هو أكبر سوق من ناحية القدرة المالية و الشرائية .. لكل ذلك و لغيره من الأسباب سيظل اليورو في صعود أو على الأقل سيصبح ندا للدولار .. و بذلك تتحقق ثنائية العملة على المستوى العالمي و سيسقط الدولار عن عرشه بعد 50 سنة من السيادة المنفردة . و لكن دعونا نعود إلى مسألة انفجار البورصة الأمريكية .. الانفجارات المتوالية في البورصة لم تفاجئ إلا المواطن الأمريكي المغرربه ، و لم تفاجئ الا السذج .. أما المتابعون لأحوال الاقتصاد الأمريكي فقد كانوا ينتظرون ما حدث.. و كان الخبراء يسمون الاقتصاديات العالمية المعاصرة بكارزنيوهات القمار.. حيث يكون الربح منبت الصلة عن العمل و المجهود و الإنتاج .. و هو نوع من الاقتصاد الربوي الحرام . و كتب الأستاذ / عادل حسين رحمه الله في آخر دراساته (الاستقلال الوطني و القومي) التي كتبها في أوائل عام 2001 ما يلي : (انفصلت في إطار العولمة دائرة التداول المالي عن دائرة التداول في سلع عينية حقيقية في أول بادرة من نوعها في التاريخ الاقتصادي ، فالمتاجرة في الأسواق المالية العالمية (المضاربة في الأسهم و السندات و العملات) كانت نسبتها الى جملة التجارة العالمية في السلع و الخدمات لا يتجاوز 1 : 1 حتى مطلع السبعينيات فأصبحت 1 : 10 (عام 1980) ثم 1 : 50 عام 1992 ثم 1 : 70 عام

1995، و اقتربت من 1 100: الآن ، وهذا يعنى انحرافا خطيرا و جسيما عن المعنى الاقتصادي للسوق الذي ينبغي ان يقوم في الأساس على التبادل في مجال الإنتاج و ما يرتبط به . ان الدائرة المالية تتضخم و تتضخم بآليات مستقلة و مؤسسات عملاقة تعمل بها ألمع العقول و الكفاءات حيث ترتفع الأسعار و تنخفض في الأوراق المالية و النقود، وفق اعتبارات محدودة الصلة بالاقتصاديات الفعلية لوحدات الإنتاج و الخدمات ، وتوضع في ذلك نظريات معقدة تحاول ضبط العمل و الحد من مخاطر انفجار "الفقاعة" (وقسم كبير من أصحاب جائزة نوبل في الاقتصاد أصبح من أصحاب هذه النظريات) ولكن عملية التضخم في "الفقاعة" لا تتوقف (فهي خارجة عن أية سيطرة مؤسسية) ومخاطر انفجارها في أية لحظة واردة ، و قد رأينا مقدمات هذا في عديد من الأسواق المالية خلال الأعوام الماضية . و الكارثة ستكون مهولة اذا تمكنت من السوقين الأمريكي و الأوروبي) . و لكن قد يتساءل البعض ما هي مشكلة الاقتصاد الأمريكي.. و لماذا يعاني من مشكلة كبرى و هو قائم على إمكانيات قارة زاخرة بالثروات ، بالإضافة لهيمنته على الاقتصادات المجاورة شمالا (كندا) و جنوبا (أمريكا اللاتينية) .. و عديد من بقاع الأرض .. المشكلة الأساسية ان الاقتصاد الأمريكي يعيش بإمكانيات أكبر من الإمكانيات الذاتية للمجتمع .. للحفاظ على الهيمنة العسكرية و السياسية على العالم من ناحية .. و للحفاظ على الحد الأدنى من الرفاهية للمواطنين الأمريكيين حتى يظلوا مؤيدين لسياسة الهيمنة و مشاركين فيها و لو بالحصول على الفتات بالنسبة لما يحصل عليه أفراد الطبقة المترفة التي تسعى للتحكم في مقدرات و أرزاق العالم بالبلطجة العسكرية . (اعترف كلينتون بأن 1% من المواطنين الأمريكيين يملكون 70% من الثروة القومية) . فى حين يعيش 33 مليون أمريكي تحت خط الفقر . الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على العالم تتراجع منذ عقدين لصالح آسيا و أوروبا .. و لكن أمريكا تعوض الفجوة بالاستدانة (ديون أمريكا تجاوزت 5 تريليون دولار).. و تعيش في ظل عجز تجارى مزمن .. و كذلك المواطن الأمريكي يعيش بأكثر من دخله .. و بلغت الديون الشخصية الأمريكية عدة تريليونات من الدولارات قبل 11 سبتمبر ، تجاه المصارف الأمريكية .. و يعيش الأمريكيون تحت ضغط نفسي و مادي متعاظم ذلك ان الأجور الحقيقية للعمال الذين ليشرفون على أحد (و هم أغلبية واسعة من القوى العاملة) انحدرت بنسبة 14% . و من المتوقع ان تعود الأجور الفعلية لهذه القاعدة من العاملين الى مستواها قبل خمسين عاما و ربما أقل !

(لستر ثورو) أما عن العجز التجاري المزمّن لأمریکا فيقول عنه :
(ما من بلد يمكنه ان يستمر بعجز تجارى كبير الى الأبد . ان العجز
التجاري يحتاج الى تمويل و هذا ببساطة يستحيل اعتمادا على
الاستدانة بفائدة مركبة . و مع ذلك فان كل التجارة العالمية ،
لاسيما تلك التى تجرى عند حافة المحيط الهادي ، تعتمد على ما
تحققه من فوائض فى تجارتها مع أمريكا لتسديد عجزاتها التجارية
مع اليابان ! و لكن حين يتوقف إقراض أمريكا ، و هذا ما سيحدث
يوما ما ، ماذا سيحصل حينئذ لتدفقات التجارة الدولية الراهنة ؟!)
ان الأوضاع الاقتصادية الأمريكية تنطوي على مفارقات أشبه
بالقنابل الزمنية الموقوتة.. ان بندا واحدا يلتهم الآن نصف
الميزانية الفيدرالية و هو بند الإعانات الاجتماعية للمسنين و في
عام 2003 سيستهلك هذا البند وحده 75% من الميزانية
الفيدرالية و فى 2013 سيأتي على الميزانية برمتها . ان معدلات
الادخار الشخصية انخفضت بصورة حادة من 9% فى العقود التي
تلت الحرب العالمية الثانية الى 3% فى عقد التسعينيات و هي
نسبة لا تسمن و لا تغنى من جوع (وصلت النسبة فى الصين الى
40%) . نسبة 3% لا تكفى لتجديد و تدوير عجلة التنمية
بالمعدلات الكافية ، و هذا ما يدفع للاقتراض .. و باب الاقتراض
غير مفتوح بلا شروط .. و غير مفتوح للأبد . باختصار شديد ان
جوهر الأزمة .. ان عبادة المال قد استحكمت .. و علت فوق أي
قيمة أخرى وطنية أو قومية أو دينية ، و هو أمر أدى فى الاقتصاد
الى غلبة الحاضر على المستقبل ، و غلبة النزعة الاستهلاكية على
التوجه للإنتاج ، و هذا هو جوهر العجز المزمّن فى الموازنة العامة
و الميزان التجاري . لذلك أصبح الاقتصاد الأمريكي أكبر مدين فى
العالم ، بينما كان أكبر مقرض منذ 20 عاما . و يعنى ذلك ان
الشعب الأمريكي يعيش الآن على أعلى من دخله اعتمادا على
الاستدانة . و هو فى هذا لا يهتم بالأجيال القادمة التى سيقع عليها
عبء سداد هذه الديون ..*****نعم الطاغوت الأمريكي فى
تراجع .. و لكننا لن ننام فى بيوتنا حتى نسمع نبا انهيار هذا النظام
الفاسد كما سمعنا نبا سقوط الاتحاد السوفيتي .. لقدسأهم الجهاد
الأفغانى فى سقوط الاتحاد السوفيتي .. و لابد من جهاد فى
أفغانستان و فلسطين و العراق و كل مكان يتعرض لعدوان
أمريكي .. للمساهمة فى التعجيل بإسقاط الهيمنة الأمريكية على
العالم .. و العرب و المسلمون هم المؤهلون لتخليص البشرية من
هذا الشيطان الأكبر .. الذى يصد عن سبيل الله و يبغىها عوجا
..الكل ضاق به .. و لكن نحن أصحاب العقيدة و المصلحة الذين
سنناجزه حتى النصر أو الشهادة .. لانه يستهدفنا بالأساس .. و

نحن فى حالة دفاع شرعى عن النفس والعقيدة و المال و العرض .. ان كل مجرم منهم : بوش أو رامسفيلد أو رايس أوتشيني (يتحدث كل يوم مسفها فى عقيدتنا (بوش قال مؤخرا ان الاسلام دين زائف)أو مستهزئا بأمتنا .. و هم يربطون الأفعال بالأقوال .. انهم شياطين الأانس أو الجن لافرق .. و فيهم صفات و قادة العصابات .. فكلهم قتلة و لصوص .. و هم من خريجى شركات النصب و التدليس فى مجال الطاقة و البترول .. الذين نهبوا أموال العرب و المسلمين و نهبوا أموال المواطن الأمريكى . مثل هذا الصنف لا يرتدع الا بالقوة و المقاومة .. و مطاردة النفوذ و المصالح الأمريكية .. فهذا يدعو العالم لمواجهة الشعب الفلسطينى و ذاك ينعق كالبوم لضرب العراق .. و هذه حيزيون تريد رأس السلطة الفلسطينية .. و كأننا أحجار فى فناء منزلهم .. أو عبيد احساناتهم . بل لعل الأخيرة تنطبق علينا فى مصر .. لأن حكامنا أذلونا على مدار ربع قرن .. من خلال المعونة الأمريكية .. و كأنها السبيل الوحيد للحياة .. ينعتهم بالأصدقاء .. لعنة الله عليهم أجمعين ...